

POVERTY IS NOT A CRIME!

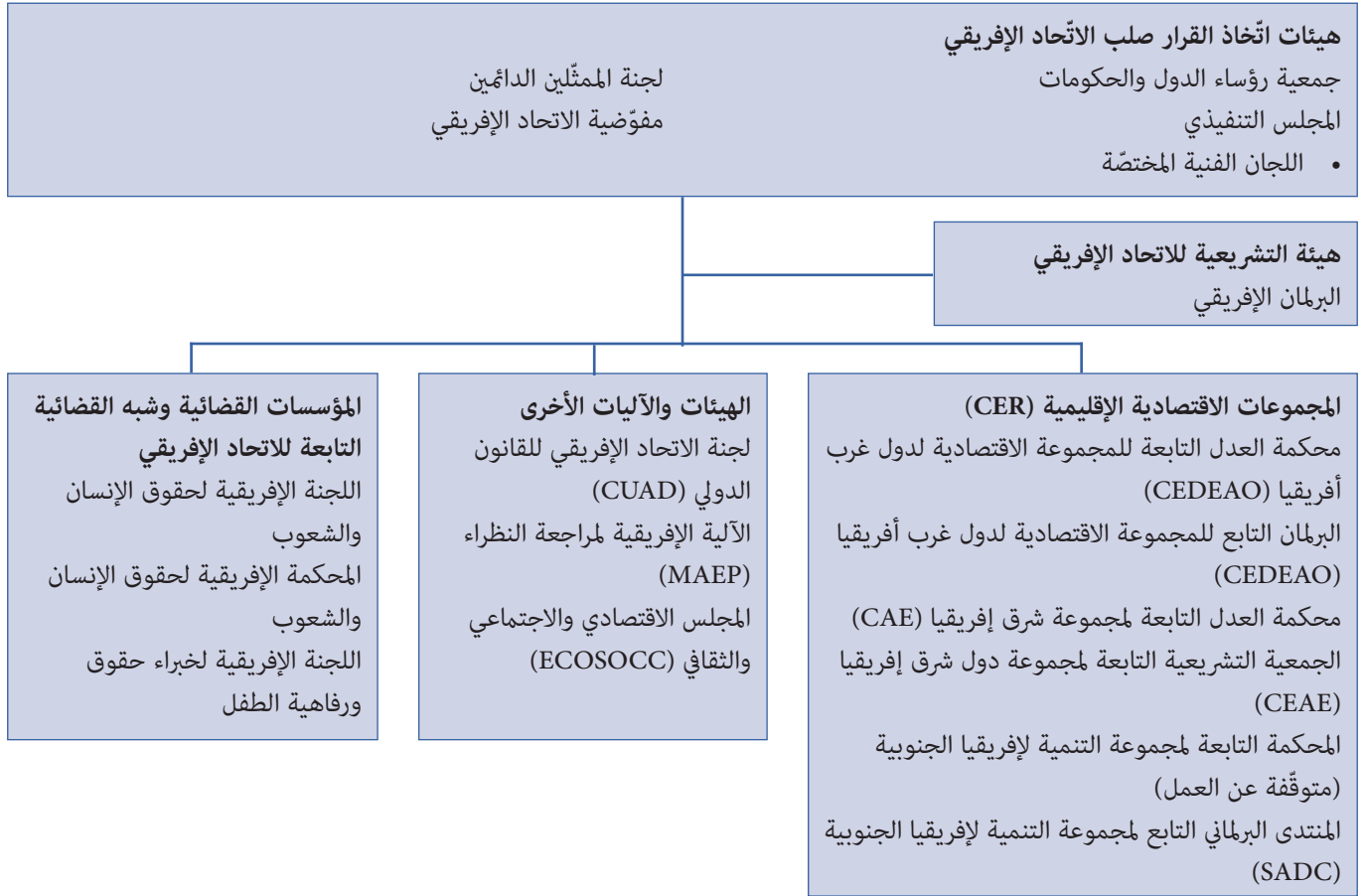
DECRIMINALISE  
AND DECLASSIFY  
LAWS TARGETING  
THE POOR

September 2021

## الاستفادة من الاتحاد الإفريقي

قدّمت الحملة الإفريقية لإلغاء تجريم الجرح البسيطة، يوم 22 سبتمبر 2021 وبطلب من شركاء الحملة، دورة تدريبية حول كيفية النفاذ إلى الاتحاد الإفريقي والاستفادة القصوى من جهوده الساعية نحو المناصرة. وقد عرضت هذه الدورة نبذة عامة حول الاتحاد الإفريقي مع التركيز على المفوضية الإفريقية والمحكمة الإفريقية وإسداء النصائح بشأن الأشكال العملية للمشاركة ودراسات الحالة.

### نبذة عامة عن الاتحاد الإفريقي



ررکز العرض على مختلف المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية للاتحاد الإفريقي التي يمكن أن يتفاعل معها شركاء الحملة. إذ أن أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الإفريقي هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب بما يتوافق مع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيره من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني مشاركة استراتيجية ومستمرة بالاعتماد على الديناميكيات السياسية والسياق الذي يعمل فيه شركاء الحملة.

يمكن أن تكون مشاركة المجتمع المدني مع الهيئات التنفيذية والتشريعية للاتحاد الإفريقي من خلال أحد الخيارين التاليين:

- التفاعل مع البرلمان الإفريقي (PAP) عبر لجنة مفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC) ولجنة الممثلين الدائمين (PRC) والمجلس التنفيذي، أو
- توقيع مذكرة تفاهم مع إدارة الشؤون السياسية مع مفوضية الاتحاد الإفريقي للحصول على الاعتماد لدى الاتحاد الإفريقي.

## اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (تُعرف اختصاراً بـ ACHPR أو ببساطة باسم "اللجنة")

تأسست اللجنة سنة 1986 بموجب الميثاق الأفريقي واتخذت من غامبيا مقراً لها. تضمّ اللجنة 11 مفوضاً يخدم كل منهم لمدة 6 سنوات. يمكن لشركاء الحملة المشاركة مع اللجنة، وبشكل مباشر مع المفوضين خاصة إذا كان لديهم صفة مراقب. ويبقى إنفاذ الصكوك القانونية للجنة الإفريقية محدوداً شأنه شأن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان لكن تبقى هناك قيمة حقيقية للمشاركة مع اللجنة لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني للأسباب التالية:

- (i) تضع اللجنة قرارات ومبادئ وتوجيهات وملاحظات ختامية وغيرها من الصكوك القانونية التي تعطي تفسيراً رسمياً للالتزامات حقوق الإنسان الملزمة كما يمكن استخدامها في المناصرة على المستوى الوطني، و
- (ii) يمكن للمنظمات من خلال الانخراط مع اللجنة رفع مستوى التحديات من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي حيث يُصوّب نحوها الأناظر والتمحيص الذي من شأنه أن يُثبّل نقطة ضغط سياسية لدفع التغيير على المستوى الوطني.

### نصائح للقيام بمناصرة ناجحة مع اللجنة

يجب على المنظمات أن:

- تقوم بتقديم أدلة على تحديات في مجال حقوق الإنسان من خلال البحث وكيف يريدون من اللجنة استخدام ولايتها للتطرق لهذا التحدي.
- انتهاز الفرص التي توفرها إجراءات تقديم التقارير الحكومية مثل التظاهرات الجانبية وحلقات النقاش وبيانات المنظمات غير الحكومية وتقارير الظل وذلك للفت انتباه اللجنة إلى كل من عمل الحملة وإلى عملهم.
- المساهمة في الشبكات التعاونية للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل على نحو ابتكاري للمشاركة في المناصرة لدى اللجنة خلال الدورات العادية حيث يعزز ذلك من وضوح المشكلات المتعلقة بالحملة ويمكن أن يشمل تظاهرات مشتركة (تظاهرات جانبية وحلقات نقاش) وتقارير ظل مجمعة ورسائل وبيانات وفرص مشاركة أخرى.
- الحصول على صفة مراقب ممّا يوفر منصة للمشاركة المباشرة مع اللجنة بما في ذلك بيانات المنظمات غير الحكومية.
- بناء علاقات مع أفراد من المفوضين اطلاعهم على العمل الذي يقومون به.
- دعم اللجنة في مراقبة مدى امتثال الدولة للمبادئ من خلال تضمين التطورات المتعلقة بالجنح البسيطة في تقارير الظل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.

### المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أنشئت المحكمة الأفريقية سنة 2004 لاستكمال مهمة الحماية للجنة الأفريقية حيث أن قراراتها نهائية وملزمة لأنها لا تخضع للمصادقة السياسية من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي ولا تقبل الطعن أمام هيئة قضائية أخرى. وتتمثل مهمة المحكمة في تفسير وضمان تطبيق الميثاق الأفريقي والبروتوكول وأي صك آخر من صكوك حقوق الإنسان مصادق عليه من الدول الأعضاء.

يمكن لشركاء الحملة إشراك المحكمة بطرق مختلفة، بما في ذلك عن طريق تقديم آراء استشارية (إذا تم اعتمادهم لدى الاتحاد الأفريقي) أو القضايا الخلفية (إذا صادقت بلادهم على بروتوكول المحكمة)، أحكام نموذجية، المناصرة للحصول على المساعدة القانونية للضحايا في المحكمة و رصد القضايا والقرارات والآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة من قبل الدول الأطراف، إلخ.

### نصائح للمشاركة الناجحة مع المحكمة

- تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى بناء حوار مع الدول وأن يكون اختيارها للقضايا المعروضة على المحكمة في نطاق استراتيجية معينة حتى لا تحول الدول دون النفاذ إلى المحكمة.
- تذكر أن التقاضي ليس الهدف النهائي فحتى المناصرة والحشد يعتبران أمران حاسمان لضمان التقدم والإنفاذ.
- تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي أو لتوقيع مذكرة تفاهم معه لرفع دعوى أمام المحكمة، غير أن تدخلات صديق المحكمة لها معايير أقل تقييداً مما يسمح بمشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني.
- قد يكون التقاضي والتقاضي المحلي أمام المحاكم الإقليمية مثل محكمة عدل شرق أفريقيا ومحكمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أكثر استراتيجية.

## دراسة حالات للمُنصرة الناجحة

- يُعَدُّ اعتماد اللجنة للمبادئ المتعلقة بإلغاء تجريم الجنح الصغيرة في أفريقيا من الأمثلة الدالّة على نتائج الدعوة الناجحة للحملة حيث عمل الشركاء فيها على الترويج للقضية، واستجابة "اللجنة الأفريقية" لها في نطاق استراتيجية تعتمد على ثلاث مراحل:
- البحث والمُنصرة: أجرى الشركاء بحثاً لتحديد نطاق ونتائج التحدي كما قاموا بتنظيم تظاهرات جانبية حول الدورات العادية للجنة و شاركوا بشكل مباشر مع المقرر الخاص المعني بالسجون وظروف الاحتجاز والشرطة في أفريقيا داعين إلى تدخل خاص من اللجنة؛ وضع معيار تنظيمي لتوجيه الدول الأطراف حول كيفية معالجة الجنح الصغيرة.
  - الدعم التقني: أتاحت الحملة بعد ذلك الموارد التقنية وغيرها لدعم المقرر الخاص في صياغة المبادئ المتعلقة بإلغاء تجريم الجنح الصغيرة في أفريقيا والتشاور بشأنها وإتمامها.
  - التنفيذ: تعمل الحملة الآن على دعم اللجنة والمقرر الخاص لتنفيذ المبادئ ويشمل ذلك عقد التظاهرات التي تزيد من الوعي بالمبادئ ومؤتمر إقليمي سنوي (مدرج الآن في خطة العمل السنوية للمقرر الخاص)، إعداد إصدارات مبسطة من المبادئ للمساعدة في النشر، والحفاظ على المنصرة في موقع محوري لهذه القضية.
- و يتأتى مثال آخر على المنصرة الناجحة من اتحاد المحامين الأفريقيين (PALU)، الذي قدّم سنة 2018 طلباً لرأي استشاري إلى المحكمة الأفريقية لتحديد ما إذا كان لدى الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي التزامات إيجابية بإلغاء أو تعديل القوانين و / أو اللوائح المتعلقة بالتشرد للامتنال لحقوق التي يحميها الميثاق الأفريقي وميثاق حقوق الطفل وبروتوكول حقوق المرأة. كما قدمت دولتي بوركينا فاسو وكينيا مع سبع منظمات شريكة للحملة تعليقات كتابيّة إضافية لدعم الطلب الرئيسي. و في 4 ديسمبر 2020، أصدرت المحكمة رأيها الاستشاري الذي يؤكد أن الدول الأفريقية ملزمة بإلغاء أو تعديل القوانين واللوائح المتعلقة بالجنح البسيطة.

### الاستراتيجية الخاصّة بإشراك اللجنة حول الجنح البسيطة



يُرجى الاتصال بنا للحصول على مزيد من المعلومات:

البريد الإلكتروني: [info@pettyoffences.org](mailto:info@pettyoffences.org)

الفايسبوك [facebook.com/pettyoffences](https://facebook.com/pettyoffences)

موقع الويب: [www.pettyoffences.org](http://www.pettyoffences.org)

تويتر: [@pettyoffences](https://twitter.com/pettyoffences)